

**العلاقة بين مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان : الدور المعدل لنمط الشخصية
ـ يقظة الضميرـ لمسئول الائتمان بالتطبيق على العاملين بقسم الائتمان في فروع
ـ البنوك التجارية العامة بمحافظة الدقهلية**

أ.د/ على ابراهيم يونس

أستاذ ادارة الاعمال

كلية التجارة - جامعة المنصورة

د/ناجي محمد فوزي خشب

أستاذ ادارة الاعمال المساعد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

شرين مقبل عبد العليم بولس

طالبة ماجستير

كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين أبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر العميل ، مخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط الذي ينتهي إليه العميل ، مخاطر الظروف الاقتصادية المحيطة ، مخاطر البنك نفسه ، مخاطر تقلب العملات الأجنبية) على قرار منح الائتمان بالإضافة إلى وجود الدور المعدل لأنماط شخصية مسئول الائتمان في البنوك التجارية . كما اعتمدت الدراسة على توزيع قائمة استقصاء على جميع مسئولي الائتمان في البنوك التجارية (بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك الاسكندرية) العاملين بمنح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لشخصية مسئول الائتمان دور كبير في منح هذه القروض وذلك لجمع البيانات ، وقد بلغ عدد القوائم الصحيحة ١٣٧ قائمة ، وتم استخدام أسلوب تحطيل العسار لاختبار فروض الدراسة من خلال برنامج Warp PLS.7. وأشارت النتائج إلى وجود

تأثير معنوي ايجابي لأبعاد مخاطر الائتمان مخاطر العميل و مخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط الذي ينتهي إلى العميل و مخاطر الظروف الاقتصادية المحيطة و مخاطر البنك نفسه و مخاطر تقلب العملات الأجنبية) على قرار منح الائتمان . كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ايجابي لكلاً من مخاطر العميل و مخاطر البنك نفسه و مخاطر الظروف العامة في ظل وجود الشخصية اليقظة لموظف الائتمان على قرار منح الائتمان ، كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكلاً من مخاطر القطاع الاقتصادي و مخاطر تقلب العملات الأجنبية في ظل وجود الشخصية اليقظة على قرار منح الائتمان.

الكلمات الرئيسية : مخاطر الائتمان ، قرار منح الائتمان ، يقظة الصمير.

Abstract:

This research aims to study the relationship between the dimensions of credit risk which are (customer risk, economic sector risk of the activity to which the customer belongs, risks of surrounding economic conditions, risks of the bank itself, risks of foreign currency fluctuation) on the decision to grant credit in addition to the existence of the modified role of the personality patterns of the credit official In commercial banks. The study also relied on distributing a survey list to all credit officials in commercial banks (Banque Misr, Banque du Caire, Bank of Alexandria) working in granting credit to small and micro enterprises in which the personality of the credit official has a major role in granting these loans in order to collect data, and the number of correct lists has reached 137 lists, and the path analysis method was used to test the study hypotheses through Warp PLS.7. The results indicated a positive significant impact of the dimensions of credit risk (customer risk, economic sector risk of the activity to which the customer belongs, risks of surrounding economic conditions, risks of

the bank itself and risks of foreign currency fluctuation) on the decision to grant credit. The results of the study also found a positive significant impact for both the risk of the customer, the risks of the bank itself and the risks of general conditions in the presence of the vigilant personality of the credit employee on the decision to grant credit. Having a vigilant personality over the credit grant decision.

Keywords: credit risk, credit grant decision, Conscientiousness.

المقدمة :

يلعب قطاع المشروعات المتباينة الصغر و الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً للغاية في نمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية ، ويشكل الائتمان المصرفي الجزء الرئيسي من عمل بنوك التمويل الأصغر ولا يمثل جزءاً كبيراً من أصول البنوك فحسب ولكنه يمثل أيضاً مصدراً مهماً لعوائد البنوك ومن ثم القدرة على منح التمويل (Alnawah et al., 2018) . فقد شهدت نهاية الربع الأول من عام 2020م نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل المتباين الصغر بنسبة 41,2 % ، حيث بلغت 17,86 مليار جنية مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2019 ، والتي بلغت فيه أرصدة التمويل 12,65 مليار جنية ، وبلغت أرصدة التمويل الفردي في نهاية الربع الأول من عام 2020م نحو 14,4 مليار جنية لعدد مستفيدين بلغ نحو 1,83 مليون مستفيد ، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2019م ، والذي بلغت فيه أرصدة التمويل الفردي نحو 9,8 مليار جنية لعدد مستفيدين بلغ نحو 1,5 مليون مستفيد (تقدير نهاية الربع الأول لعام 2020م للبيئة العامة للرقابة المالية لنشاط التمويل متباين الصغر).

والحفاظ على النمو في هذا القطاع من التمويل لابد من الحفاظ على استرداد هذه الأموال (السيولة) ليعاد إقراضها مرة أخرى ولكن تواجه هذا القطاع بعض من المشاكل في استرداد الأموال المقترضة (Asfaw et al., 2016) وتسمى بالقروض المتعثرة Non Performing Loans (NPLs) وهي الأصول التي لا تولد دخلاً والتي لم تسدد لمد ٩٠ يوماً أو أكثر ، والتي تكون بسبب عوامل كثيرة منها ارتفاع أسعار الفائدة لارتفاع تكاليف التشغيل والظروف التي تحبط بالعميل ومنح تمويل غير كافي لاحتياجات العملاء

أو زيادة الائتمان عن احتياجات وفترات العميل وطول وقت عملية الإفراض وشروط الائتمان الضعيفة والمتسللة في هذا القطاع وسوء ثقافة الائتمان لدى العملاء والرغبة الشديدة للبنوك في النمو الائتماني وفي المخاطرة وقد يكون السبب الرئيسي لهذه الديون المتغيرة هو التقييم الائتماني الضعيف من قبل مسؤولي الائتمان (الفحص غير الفعال للمقترضين) ومراقبة الائتمان الضعيفة (ضعف المتابعة) والتي تكمن من أنماط شخصية مسئولية الائتمان، ووصولاً لمعرفة ذلك نصيغ التساؤلات التالية:

١- هل توجد علاقة بين أنواع المخاطر الائتمانية التي يجب أن يراعيها مسؤول الائتمان عند اتخاذ

قرار منح الائتمان؟

٢- هل توجد علاقة بين الأنماط الشخصية لمسئول الائتمان وبين المخاطر الائتمانية؟

٣- هل توجد علاقة بين الأنماط الشخصية لمسئولي الائتمان وقرار منح الائتمان؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تتبنى الدراسة الحالية مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحقيق إضافة علمية للدراسات السابقة وهي كالتالي:

١- التعرف على العلاقة بين أنواع مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان.

٢- التعرف على العلاقة بين الأنماط الشخصية لمسئولي الائتمان وأنواع مخاطر الائتمان.

٣- التعرف على العلاقة بين الأنماط الشخصية لمسئولي الائتمان وقرار منح الائتمان.

أولاً: الإطار النظري:

ويشمل الإطار النظري لهذه الدراسة ثلاثة متغيرات وهي ؛ مخاطر الائتمان ، قرار منح الائتمان ،

نوع الشخصية الباقطة لمسؤول الائتمان . وذلك على النحو التالي:

١- مخاطر الائتمان : Credit risk :

ويمكن تناولها في النقاط التالية :

١/١ مفهوم مخاطر الائتمان:

إن مخاطر الائتمان عادةً ما تأت من الأنشطة المالية للبنوك مع الأفراد ومؤسسات الشركات والبنوك الأخرى وفقاً (اللجنة بازل للإشراف المصرفى، ١٩٩٩)، فإن أنشطة القروض هي المصادر الرئيسية الواضحة لمخاطر الائتمان ، ولذلك فإن ارتفاع حجم القروض المتعرّفة في البنك هو مؤشر على وجود مخاطر الائتمان ،

وأشار (Nabi, 2018) إلى أن مخاطر الائتمان تمثل التهديد الذي يواجهه المقرض بفقدان مبلغ الائتمان بسبب عدم قدرة المقترض على السداد ، وقد يخلق ذلك خطراً افتراضياً ، فقد يواجه البنك تكلفة تحصيل عالية وانخفاض في التوفقات النافية إذا كان هناك أي قرض متغير ، ويكون تأثيرها أكثر أهمية من المخاطر الأخرى لأنها تؤثر بشكل مباشر على ملاعة المؤسسات المالية.

وأشار (Afolabi et al., 2020) مخاطر الائتمان على أنها مخاطر تخلف المقترض عن سداد أي نوع من الديون من خلال الفشل في تسديد الدفعات المطلوبة ، وخطر ضعف قدرة الدين على سداد القرض، وخطر أن يصبح القرض غير قابل للاسترداد بسبب التخلف عن السداد ، ودرجة التذبذب في قيمة الدين بسبب التغيرات في جودة الائتمان للمقترضين وغيرهم.

٢/١ أنواع مخاطر الائتمان :

هناك مجموعة من أنواع مخاطر الائتمان التي يمكن تحديدها وفقاً لمصادرها كالتالي:

- ١) مخاطر العميل: ينشأ هذا من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاعته المالية ، حيث تسمح البنوك للمقترضين الذين لديهم تقارير ائتمانية جيدة باستئجار أو درجات ائتمانية ممتازة باتخاذ قرارات قبول ورفض أسهل (Ahmed, 2016). ولا يمنع الائتمان ذوى الدخل المنخفضة حيث أن الكثير منهم ليس لديه تاريخ ائتمانى يمكن تقديره من قبل المؤسسات المالية ، ويؤدى هذا إلى تعقيد تقييم المعلومات بحيث ينتهي الأمر بالعديد من البنوك إلى عدم إقراض أصحاب هذه المشروعات والطريقة لحل هذه المشكلة هي تعين مسئول ائتمان أو وكيل لديه القدرة على زيارة مقدمي الطلبات

.. deMoura et al., 2011). وتحدد تلك المخاطر من خلال تقييم المعايير الخاصة بالعميل بناءً

على نموذج 5C'S.

ب) مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل : وترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذا أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

ج) مخاطر الظروف العامة : حيث ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتشريعية في الدولة ونلخصها في :

- الأصول الاقتصادية في الدولة حيث أنه في حالات الرواج والازدهار تزيد الودائع ويزيد الطلب على القروض ، والعكس تماماً في حالات الكساد .

- قرارات البنك المركزي والجهات الإشرافية النقدية وذلك من خلال استخدام البنك المركزي لبعض الوسائل الرقابية مثل نسبة الاحتياطي القانوني وسعر خصم الأوراق التجارية .

د) مخاطر مرتبطة بأخطاء البنك نفسه : ويتعلق بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالشروط المنفقة عليه في اتفاقية منح الائتمان ومن هذه الأخطاء عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والسماح له بالتجسس في هذه الودائع في ظل وجود قرض قائم (عبد الرحمن وحسين، ٢٠١٧) .

هـ) مخاطر تقلب سعر العملات الأجنبية : وذلك يحدث عندما تقدم الائتمان الممنوح بعملة أجنبية تتعرض أسعار صرفها لتقلبات مستمرة مقابل العملة المحلية (Titman et al., 2011) . وتتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجحة للبنك ، وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية ، وتحدد التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية ، وهو ما يتطلب انتهاج ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة (إبراهيم، ٢٠١١) .

٢- قرار منح الائتمان: credit grant decision

ويمكن تناوله في النقاط التالية:

١/٢ مفهوم قرار منح الائتمان:

إن قرار منح الائتمان هو واحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة البنك مسؤولة عنها ، وتعتبر كذلك من أهم محددات نجاح إدارة البنك دون أن تواجه مخاطر البقاء ، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض ، وتقليل حجم المخاطر المتعلقة بالمقترضين وضم قدرتهم على سداد الائتمان المنح لهم ، وهذا يعنى الائتمان المصرى ومن خلال الفوائد والعمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك بمثابة مصدر الدخل الرئيسي للبنك ، فكلما نجح البنك في إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزداد أرباحه المستقبلية.

فالقرار الائتمانى هو النتيجة التى يتوصل إليها متى اتخاذ القرار الائتمانى وصانعوه فيما يتعلق بالموافقة أو عدم الموافقة على منحه (السلبيات ، ٢٠١١).

إن اتخاذ القرار الائتمانى يتطلب دراسة تحظيلية لكل العوامل التى تؤثر على هيكل رأس المال (Capital Structure)، وقرار الاستثمار (Investment Decision)، ومخاطر محفظة القروض (Loan's Portfolio) .ويجب أن يقوم مسؤول الائتمان بدراسة الملف الائتمانى للعملاء من خلال جمع وتحليل كافة المعلومات المتعلقة بالعميل، لكي يوازن بين العائد المتوقع وبين المخاطر المتوقعة والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب ،والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك (Cebenoyan , 2004)، وتقوم إدارة الائتمان بدراسة فعالة لتلك الطلبات المقترضة من العملاء قبل اتخاذ القرار الائتمانى سواء بالقبول أو الرفض وذلك من أجل تقييم وإدارة المخاطر .

٢/ العوامل المحددة المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل بنموذج SC's

ترتبط هذه العوامل بهدف واحد هو قياس مدى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة منحه لعميل من العملاء، وهل يمكن للبنك تحمل هذه المخاطر ، ومدى سلامة الموقف الائتمانى للعميل.

أ. الشخصية - الثقافة -Character (Culture -Character) وتشير إلى رغبة المدين في السداد وسمعته في صناعته وفي العلاقات مع مؤسسات الإقراض الأخرى وسينظر مسؤولي الائتمان في المعاملات التاريخية للعميل لاكتشاف أي أحداث تتعلق بالإقراض الائتماني (Nguyen,2017) . حيث تلعب شخصية العميل دوراً هاماً في قرار الائتمان حيث يسعى العميل صاحب السمعة الحميدة لسداد التزامات قرضه بشتى السبل بغض النظر عن وضعه المالي الحالى وما يتعرض له من أزمات مالية (Alnawah et al.,2018).

ب- قدرة العميل على السداد (Capacity) ، وتعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي يتعرض لها إدارة الائتمان ، فهي قدرة العميل على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد تتعرض لها البيئة التي يعمل فيها، وقدرتها على توليد الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض، ويتم التعرف على هذه القدرة من خلال أدوات ووسائل (الزيدي، ٢٠١٣؛ موساوي، ٢٠١٤).

ج-رأس المال الإجمالي (Capital Required in Total)، هو مؤشر عن درجة تحمل العميل وقدرته على تغطية المخاطر وهو ما يقتضي اتباع منهاجاً حذراً لتقدير التكاليف (العمار والقصيرى ٢٠١٥)، لذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل (جميع الأصول المتداولة وغير المتداولة مطروحاً منها الخصوم التي يدمنها) وذلك لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها (Nguyen,2017).

د-الضمان (Collateral) ويلت الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية البنك (بدرابين ولوبي، ٢٠١٩)؛ وقد يكون الضمان شخصاً ذو كفاءة مالية وسمعة جيدة تؤهله ليتمثل ضماناً حقيقياً في تسديد الائتمان، وقد يكون معدات أو بضائع أو إتصالات إيداع أو أسهم مدرجة أو ودائع نقدية أو رهون عقارية. وينذكر العمار والقصيرى (٢٠١٥) أنه على الرغم من أهمية الضمانات المحتجزة إلا أنه ينبغي اعتبارها ضماناً مؤقتاً لحماية في حالة التخلف عن السداد أو في حالة فقدان الأشخاص الرئيسيين في الجهة الممولة ، بحيث يجب التركيز على قدرة خدمة الدين المقترض (Ntiamoah et al.,2014).

والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل (condition) والمنافسة (Competition) وتشير الظروف إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر على الوضع المالي للمفترض وقدرته على السداد ، وتتأت هذه العوامل الخارجية من البيئة الاقتصادية والصناعة ذات الصلة (Nguyen,2017)، فيجب على مسؤول الائتمان أن يقيم المخاطر الناتجة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم، الكساد، ركود السياسة النقدية وعرض النقد، رزق، ٢٠١٥). وأيضا غير الاقتصادية للوقوف على مدى تأثير العميل بالدوره الاقتصادية (Altman and Sabato ,2007).

٣- سمات الشخصية الباقلة :Conscientiousness

ويشير إلى درجة تنظيم الغرد ومثابرته وعمله الجاد ودراوته في السعي إلى تحقيق الهدف، ورأى بعض الباحثين هذا البناء كمؤشر للإدارة أو القررة على العمل بجد ، ويعتبر العديد من العلماء أن الصميم هو بعد شخصي واسع النطاق يتكون من وجوهين أساسين " دافع الإنجاز والاعتنائية "، يعكس جانب الموثوقية من الصميم مدى تنظيم ومن دروسية ومنهجية الفرد وإمكانية الاعتماد عليه للوفاء بواجباته ومسؤولياته، فيبدو أن هذه المجموعة المميزة من السمات ذات قيمة ومن المرجح أن يتحمل الموظفون الذين يعملون داخل منظمة قائمة بمسؤولياتهم وأهدافهم وأدائهم للعمل المنظم بشكل أوثق ومرافق بواسطة النظم التعليمية القائمة و والتفاعلات اليومية (Zhao and Seibert,2006).

ويتميز الصميم بالكفاءة والانضباط الذاتي والتفكير والسعى لتحقيق الإنجاز (السلوك الموجه بالهدف)، فإن الأشخاص الذين يسجلون درجات عالية في هذه السمات يعملون بجد ويمكن الاعتماد عليهم، حيث وجدت العديد من الدراسات علاقة إيجابية بين الصميم والنجاح الأكاديمي (Galen,2011).

ويحدد الصميم السلوك الموجه والمنظم مثل التفكير قبل التصرف وإتباع القواعد والمعايير وتحديد الأولويات لأداء المهام ، والأشخاص الذين يتمتعون بضمير حتى منضبطون ذاتياً وطموحون وشاملون وفعالون ، ويرتبط الصميم بالانضباط الذاتي ، وتحقيق الإنجاز ، والتفاني ، والكفاءة ، خاصة أن مثابرتهم وخصائصهم في الانضباط الذاتي يجعلهم ينجزون المهام أو الهدف بطريقة ناجحة (Ulgen et al .,2016).

ويتحكم الشخص ذو الضمير العالى فى نفسه بسهولة ويكافح دائماً من أجل النجاح بدلَ من القيام بعمل غير عادى ، فإنه يتبع خطة ويكون طریقاً طويلاً لتحقيق الأهداف طويلة المدى واتخاذ إجراء للنجاح وتحقيق هدف دائم . (Babar and Tahir, 2020)

وفي الجانب المقابل بشير التقانى أو يقظة الضمير المنخفض إلى الشخص الذى يتبع عدداً كبيراً من الأهداف ، ويظهر قدرًا من الثقانية والسمو وحمد التركيز والثأنى من النتائج إلى البحث (الشمالي ٢٠١٥) . وأن الأشخاص الذين يعانون من ضعف فى الضمير هم أكثر حفوية وحرية وقد يميلون للإهمال . (Pappas, 2017)

ثانياً: العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء الفروض:

ويستعرض الباحثون العلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلى ، ويوضحها الشكل رقم (١) .

١- العلاقة بين مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان:

هناك عدد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان ، وتتفق معظم هذه الدراسات على أن التحوط الكافى والتقييم السليم لأبعاد مخاطر الائتمان المختلفة والتى تكون قبل اتخاذ مسئول الائتمان قرار منح الائتمان يؤدى إلى اتخاذ قرار ائتمانى سليم والأشخاص احتمالية تعثر القروض الممنوحة مستقبلاً ، حيث تشير نتائج دراسة (Orlova, 2020) والتي أظهرت أن عدم إجراء تقييم شمل مخاطر العميل (المفترض) وأيضاً محفظة الائتمان ككل يؤثر على قرار منح الائتمان ومن ثم يؤثر سلباً على ربحية البنك .

وكما أوضحت نتائج دراسة (Islam and Nishiyama 2019) أن تأثير الاختيار السلفي للمفترضين وعدم التحوط لمخاطر العميل وعدم دراسة هذه المخاطر جيداً من قبل مسئول الائتمان يؤدى إلى اتخاذ قرار ائتمانى غير سليم يتسبب في زيادة نسب الديون المتعثرة للفروض.

وكما أوضحت دراسة كلأ من (بدارين ولوى ٢٠١٩) و دراسة (الطيار ٢٠١٤)، أن عدم التركيز على الوضع المالى للعميل والإهتمام بسماته الشخصية وقدرة نشاطه على السداد وملفه الائتمانى قد يؤثر ذلك على قرار منح الائتمان والذى قد يؤدى إلى تعثر القروض التى تم إصدارها من قبل البنك .

وكما توصلت دراسة (Tawiah and Asante, 2018) أن التقلب في سعر العملات الأجنبية يؤدي إلى تقلب في أسعار الفائدة الأمر الذي يؤثر على زيادة نسب الديون المتعثرة وتكون مصدراً محتملاً لمخاطر الائتمان .

وكما توصلت دراسة (زهرة، ٢٠١٧) إلى وجود تأثير لنور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على اتخاذ قرار الائتمان ، والتي أظهرت مدى التأثير المعنوي للظروف الاقتصادية العامة وسعر صرف العملات الأجنبية على اتخاذ القرارات الائتمانية ، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن أكثر المخاطر تأثيراً هي مخاطر النشاط الاقتصادي باعتبارها السبب الرئيسي ل معظم حالات التعثر والأزمات المصرفية.

وكما جاءت نتائج دراسة (والى ٢٠١٧) والتي أظهرت أن عدم توفر ملاءة مالية للعميل يعرض البنك لمخاطر الائتمانية ، وأن سمعة العميل طالب الائتمان من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان واتخاذ القرار ، وأن التحوط مخاطر العميل من قبل البنك وتحديد الأسقف الائتمانية من شأنه مساعدة البنك لتجنب المخاطر ، وتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في ضرورة وجود إدارة خاصة بتقييم مخاطر الائتمان تستطيع تعريف وتحديد المخاطر الائتمانية وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر .

ودراسة (Nawa and Sharriff,2016) والتي أظهرت أن الاختيار السلبي والسيء للعمالة وعدم التقييم الكافي لمخاطر العميل ولمخاطر البنك من عدم تناسب المعلومات وتبادلها عن المقترضين يؤدي إلى زيادة نسب القروض المتعثرة .

ودراسة (Mennad,2016) التي توصلت إلى وجود تأثير للمخاطر المتعلقة بالعميل والمخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية على مخاطر الائتمان ، وأن عدم التحوط لهذه المخاطر عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى تعثر هذه التسهيلات الائتمانية.

وبناء على ما سبق من استعراض للدراسات السابقة تبني الدراسة الفرض التالي:

(H1): يوجد تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان. وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H1a: يوجد تأثير معنوي مخاطر العميل على قرار منح الائتمان.

H1b: يوجد تأثير معنوي لمراعاة مخاطر النشاط الاقتصادي على قرار منح الائتمان.

H1c: يوجد تأثير معنوي لمراعاة مخاطر البنك على قرار منح الائتمان.

H1d: يوجد تأثير معنوي لمراعاة مخاطر الظروف العامة على قرار منح الائتمان.

H1e: يوجد تأثير معنوي لمخاطر تقلب العملات على قرار منح الائتمان.

٢- العلاقة بين مخاطر الائتمان وقرار منح الائتمان وشخصية مسؤولي الائتمان:

توصلت دراسة (2019) Bacha and Azouzi إلى أن التحيز العاطفي يمكن أن يفسر عدم التجانس بين القطاعات في سلوك المخاطرة في البنك وأن نوع جنس المديرين يؤثر على الميل إلى توسيع اتخاذ القرار الائتماني فتعتبر مديرية البنك النسائية المفرطة في الثقة والمبالغة أكثر تحفظاً من الذكور وتميل إلى تركيز عملية صنع القرار الائتماني وأن محور الأممية المالية يؤثر بشكل كبير على القرار وأن حجم البنك ليس له أي تأثير .

وتوصلت دراسة Schreiner (2004) إلى أن طريقة تسجيل النقاط تساعد مسؤولي الائتمان في تقييم المخاطر ولكن لا تحل محل حكمهم الشخصي . كما توصلت دراسة Lipshitz and Shulimovitz (2007) تأثير ما يسمى بالمشاعر والحس العاطفي على قرارات موظفي الائتمان ، كما بحثت دراسة deMoura et al (2011) في السلوك الأخلاقي لمسؤولي الائتمان الأصغر حيث يقوم مسؤولي الائتمان بدور مهم في منح أو رفض الائتمان وأنه يتعرض لحالات اتخاذ قرارات غير أخلاقية وأظهرت الدراسة أربعة مجموعات من أنماط مسؤولي الائتمان وهي: (المجموعة الأولى الأقل التزاماً والمجموعة الثانية المحاربين والمجموعة الثالثة غير الشخصيين والمجموعة الرابعة التي تكون عرضة للتأثير). ودراسة Agier Szafarz, 2012,2013 وضحت مدى مساهمة ذاتية مسؤولي الائتمان في مراحل اتخاذ قرار الائتمان و تؤكد النتائج على عدم تجانس كبير في القدرة بين مسؤولي الائتمان بشكل رئيسي في مرحلة الاختيار. بينما توصلت دراسة Wilson (2016) إلى أن مسؤولي الائتمان يعملون وفق تغيرهم وخبرتهم وحكمهم الشخصي في اتخاذ قرار منح الائتمان وأن جنس مسؤولي الائتمان لا يؤثر في قرار منح الائتمان.

بينما توصلت دراسة (Korir 2016) أن المستوى الكافي من الكفاءة بين مسؤولي الائتمان يكون مدفوع بالحاجة إلى تحليل الجدارة الائتمانية للمقترضين واستخدام مقاييس مختلفة للفحص وتوصلت إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين كفاءة مسؤول الائتمان وحالات تأخر سداد القروض، أي أن الفشل في سداد القروض يعتمد على كفاءة مسؤولي الائتمان وعلى كفاءته الشخصية والذاتية.

وبناءً على ما سبق من استعراض للدراسات السابقة تبنت الدراسة الفرض التالي:

(H2): يوجد تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منع الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة. وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H2a : يوجد تأثير معنوي لمخاطر العميل على قرار منع الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

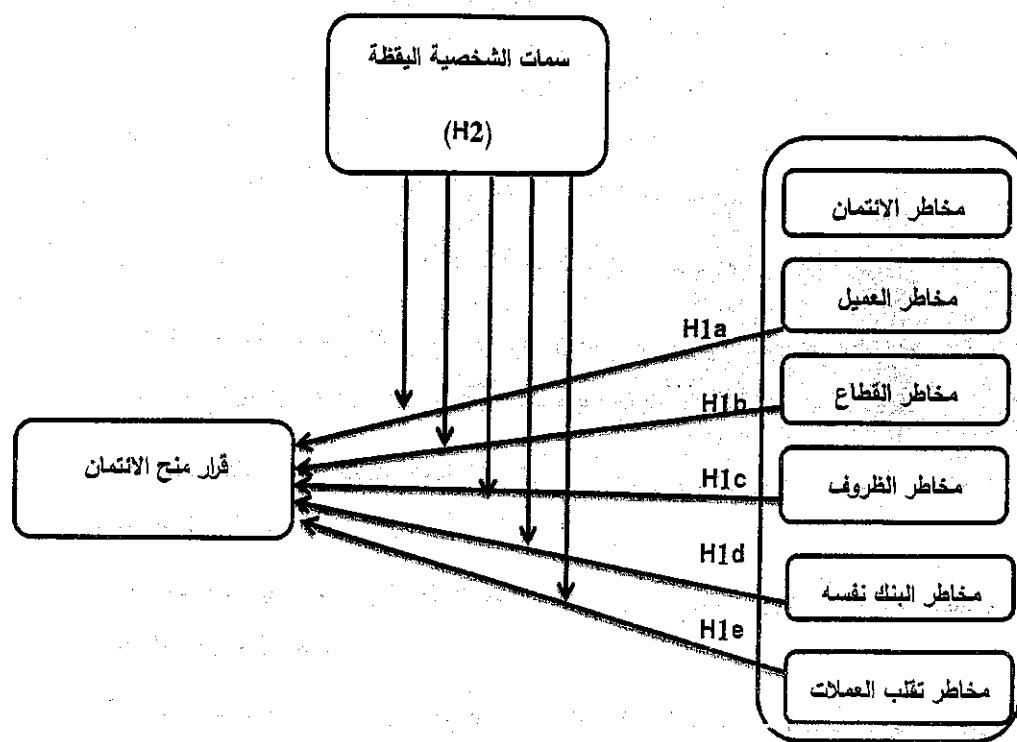
H2b : يوجد تأثير معنوي لمخاطر النشاط الاقتصادي على قرار منع الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2c : يوجد تأثير معنوي لمخاطر البنك على قرار منع الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2d : يوجد تأثير معنوي لمخاطر الظروف العامة على قرار منع الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2e : يوجد تأثير معنوي لمراجعة مخاطر تقلب العملات على قرار منع الائتمان في ظل استخدام نمط الشخصية (البيقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

وبناءً على ما تقدم من علاقات بين متغيرات الدراسة ، فإن الإطار المفاهيمي لهذه المتغيرات يمكن توضيحه في الشكل رقم (١) :



شكل رقم (١) : الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المصدر : (أعداد الباحثين).

ثالثاً: طريقة البحث :

ويتضمن مجتمع البحث والعينة ، وأداة جمع البيانات وآلية جمع البيانات وقياس متغيرات البحث ،

وذلك على النحو التالي:

١- مجتمع البحث والعينة:

هو المجتمع المستهدف من الدراسة والذي يتم تعميم النتائج على كل مفرداته، ويمثل جميع مسؤولي الائتمان المتاح الصغير و مسؤولي التأمين المشروعات الصغيرة في البنوك التجارية التالية (بنك القاهرة وبنك مصر وبنك الأسكندرية) في محافظة الدقهلية والذي يبلغ عددهم (١٦٩) مسؤول ائتمان، كما تم توزيع وتجميع البيانات في الفترة من أغسطس سنة ٢٠٢٠ م حتى سبتمبر سنة ٢٠٢٠ م ، وبلغت نسبة الاستجابة ٨١,٦٩٪ من مفردات عينة الدراسة حيث بلغ عدد الاستجارات (١٣٧) استئجار.

٢- قياس متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحثون في جمع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة الاستقصاء تم اعدادها لغرض هذا البحث يتم الاجابة عنها بمعرفة المستقصي منه بنفسه، بحيث تشمل مجموعة من الاسئلة لقياس متغيرات الدراسة تعتمد على مقياس Likert الخمسي ، والتي تقع في مستويات تتراوح بين اتفاق بشدة (٥) إلى غير موافق على الإطلاق (١)، وشملت قائمة الاستقصاء أربعة أجزاء ، الأول يتمثل في المتغيرات الديموغرافية لمسؤولي الائتمان . الثاني يحتوى على (٢٠) عبارات لقياس أبعاد مخاطر الائتمان ، الثالث (٧) عبارات لقياس قرار منع الائتمان ، والرابع (٤) عبارات لقياس سمة اليقطة . كما تم تطوير هذه العبارات لتلائم مجال الدراسة ، وتم بناؤها من الدراسات السابقة كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١) : مقياس متغيرات الدراسة

المتغير	عدد العبارات	المقياس التي الاعتماد عليها لاعداد قائمة الاستقصاء
مخاطر الائتمان	٢٠	(زهرة، ٢٠١٢؛ O'keefe et al., 2012؛ الشيشلي، ٢٠١٢؛ الشيخ وأزرق، ٢٠٠٩) :
قرار منع الائتمان	٧	(زهرة، ٢٠١٢)
اليقطة	٤	(Donnellan et al., 2006; Topolewska et al., 2014).

المصدر : اعداد الباحثون اعتماداً على الدراسات العلمية المشار إليها.

رابعاً: تحليل البيانات والنتائج:

اعتمد الباحثون في هذا الجزء على اسلوب تحليل المسار لاختبار الفروض باستخدام برنامج Warp PLS.7 ويعتمد هذا البرنامج على نموذجين وهما القياسي والميكانيكي ويمكن توضيحهما كما يلى:

١-تقييم نموذج القياس:

يتم تقييم نموذج القياس من خلال تقييم الصدق التقاري والتبايني وثبات عبارات المقياس من أجل تحقيق درجة كافية من الاتساق الداخلي الذي يتمتع به المقياس وذلك باتباع الخطوات التالية:

- تحديد معاملات التحميل والصدق لتقدير صدق عبارات المقياس.
- حساب معامل الثبات المركب (Composite Reliability) ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) للوقوف على ثبات الاتساق الداخلي للمقياس.
- قياس الصدق التقاري والتبايني باستخدام متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted AVE) وكتلak (square root of AVE).

١) قياس صدق عبارات المقياس Individual Item Validity

يشير صدق عبارات المقياس إلى مدى انتفاء كل عبارة على لكل بعد أو متغير مما يعكس صدق المقياس وأن العبارات تقيس بوضوح متغيرات الدراسة، ومن ثم الإعتماد على معاملات التحميل الجمجمة لقياس صدق عبارات المقياس، ويعتبر معامل التحميل مؤشر للبقاء على العبارات إذا بلغ مقداره ٠٥، وعندما تكون قيمة (P-Value) الخاصة بمعاملات التحميل لكل عبارة أقل من ٠٠٥ .(Hair et al., 2014)

وكما يوضح الجدول رقم (٢) فإن جميع معاملات التحميل أكبر من ٠٥، وكذلك جميع قيمة (P-Value) أقل من ٠٠٥، لذا تم البقاء على جميع العبارات وهذا ما يشير إلى وجود صدق لعبارات المقياس.

جدول (٢)

معاملات التحويل لعبارات المقاييس

	R ₁	R ₂	R _{B1}	R _{B2}	R _{C1}	R _{C2}	R _{E1}	R _{E2}	R _{F1}	R _{F2}	R _{F3}
<0.001									0.607	R _{C1}	
<0.001									0.757	R _{C2}	
<0.001									0.745	R _{C3}	
<0.001									0.589	R _{C4}	
<0.001									0.855	R _{E1}	
<0.001									0.855	R _{E2}	
<0.001							0.800			R _B	
<0.001							0.837			R _B	
<0.001							0.813			R _B	
<0.001				0.800						R _P	
<0.001				0.800						R _{PB1}	
<0.001			0.739							R _{F1}	
<0.001			0.892							R _{F2}	
<0.001			0.830							R _{F3}	

<0.001		0.632						D2
<0.001		0.779						D3
<0.001		0.771						D6
<0.001	0.981							D7
<0.001	0.891							D9

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

٢) قياس ثبات الاتساق الداخلي Internal consistency reliability

وتعتمد الباحثة على معامل ألفا كرو نباخ (α) وعلى الثبات المركب (CR) لقياس ثبات الاتساق الداخلي، ويجب أن تكون معاملات $CR \leq 0.7$ (DeVaus , 2002) للحكم على وجود اتساق داخلي لمتغيرات وأبعاد الدراسة. ويتبين من الجدول رقم (٣) ارتفاع معاملات CR لأكبر من ٠.٧، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي لمتغيرات وأبعاد الدراسة.

جدول (٣) معاملات حساب الثبات

ETC	D	RE	RP	RB	RE	RC	
Composite reliability coefficients (CR)							
0.885	0.775	0.862	0.780	0.858	0.845	0.772	الثبات
Cronbach's alpha coefficients (α)							
0.739	0.565	0.758	0.501	0.751	0.632	0.606	الثبات

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

٣) قياس الصدق التقاري والتمايزىDiscriminant Validity – Convergent validity

بعد الصدق التقاري مقياس لمدى تقارب العبارات في المقياس و التي تم تحويلها على المتغير أو البعد ويتم قياسه بواسطة متوسط التباين المستخرج (AVE) والذي يجب أن يكون أكبر من .5 ، وكما هو موضح بالجدول رقم (٤) فإن جميع متوسطات التباين للمتغيرات أكبر من .5 ، مما يدل على تحقق الصدق التقاري لجميع أبعاد الدراسة.

جدول رقم (٤)

متوسط التباين المستخرج لمتغيرات الدراسة

0.793	0.537	0.677	0.640	0.668	0.731	0.501	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بينما يوضح الصدق التمايزى مدى اختلاف العبارات التي تقيس كل بعد أو كل متغير عن المتغيرات الأخرى. ويُقاس بواسطة الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (AVE) ، ويجب أن الجذر التربيعي لـ AVE لكل بعد أكبر من ارتباطه بالأبعاد الأخرى. ويوضح الجدول رقم (٥) أن الجذر التربيعي لـ AVE أكبر من الارتباطات مع الأبعاد الأخرى مما يشير إلى وجود صدق تمايزى وانساق عال لمقياس الدراسة.

جدول رقم (٥)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام الجذر التربيعي لـ (AVE)

RC	RB	RPE	RF	RE	RF	RC	RC
						0.679	RC
					0.855	0.246	RE
				0.719	0.351	0.437	RB
			0.800	0.149	0.225	0.302	RPE
		0.823	0.366	0.060	0.366	0.0102	RF
	0.733	0.165	0.364	0.260	0.387	0.143	RC
0.891	0.306	0.065	0.120	0.330	0.233	0.285	RC

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

٢- النموذج الهيكلي

يعتبر النموذج الهيكلي النموذج الذي يمكن من خلاله اختبار فروض الدراسة، وقامت الباحثة ببناء النموذج بالاعتماد على برنامج Warp pls7. ويشمل تقييم معاملات المسار بين المتغيرات الكامنة في النموذج. وتعرض هذه الدراسة نتائج اختبار الفرض على النحو التالي:

١/٢ نتائج اختبار الفرض الأول H1: يوجد تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان.

وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H1a: يوجد تأثير معنوي مخاطر العميل على قرار منح الائتمان.

H1b: يوجد تأثير معنوي لمراقبة مخاطر النشاط الاقتصادي على قرار منح الائتمان.

H1c: يوجد تأثير معنوي لمراقبة مخاطر البنك على قرار منح الائتمان.

H1d: يوجد تأثير معنوي لمراقبة مخاطر الظروف العامة على قرار منح الائتمان.

H1e: يوجد تأثير معنوي لمخاطر تقلب العملات على قرار منح الائتمان.

ويمكن بيان نتائج التحليل الإحصائي من خلال جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

نتيجة اختبار تأثير أبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان

			المتغير التابع	المتغير المستقل	الفرض
قبول الفرض	0.02	-0.18	قرار منح الائتمان	مخاطر العميل	
قبول الفرض	0.01	0.23	قرار منح الائتمان	مخاطر النشاط الاقتصادي	
قبول الفرض عند %١٠٠ من	0.08	0.12	قرار منح الائتمان	مخاطر البنك	
قبول الفرض	0.01	0.27	قرار منح الائتمان	مخاطر الظروف العامة	
قبول الفرض	0.10	-0.11	قرار منح الائتمان	مخاطر تقلب العملات	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من أرقام الجدول (٦) وجود تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي معنوي لمخاطر العميل على قرار منح الائتمان حيث بلغت قيمة معامل المسار (-٠٠١٨)، ومستوى معنويه (٠٠٠٢) وهذا يعني كلما زادت مخاطر العميل طالب القرض فأن مسؤول الائتمان يرفض منحه القرض، وكذلك وجود تأثير إيجابي معنوي لمراقبة مخاطر النشاط الاقتصادي على قرار منح الائتمان بمعامل مسار ومستوى معنويه (٠٠١٤، ٠٠٢٣)، وهذا يدل على أن البنك يهتم بتقسيم موظفيه إلى مجموعات عمل وكل منها مسؤول عن تقدير مخاطر هذا

القطاع مما يعطي فرصه أكبر لكل مجموعه لتقيم موضوعي لعملية منح القرض. بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمراجعة مخاطر البنك على قرار منح الائتمان بمعامل مسار (٠,١٢) ومستوى معنويه أقل من ٠,١٠ . ويعني هذا ان البنك الذي يضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان يزيد من فرص منح القرض. كما اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقه ايجابيه بين مخاطر الظروف العامة و قرار منح الائتمان بمعامل مسار ومستوى معنويه (٠,٢٧ : ٠,٠١) وهذا يؤكد ان مراجعة البنك للظروف الاقتصادية السائدة على شاطط العميل وكذلك الوضع التنافسي للعميل في السوق يؤدي الى احتمالات أكبر لمنح القرض. أكدت النتائج على التأثير السلبي لمخاطر تقلبات أسعار العملة على قرار منح الائتمان وذلك بمعامل مسار ومستوى معنويه (-٠,١١ : ٠,٠٩) وأكد مسئولي الائتمان على ان تقلبات أسعار العملات سيؤثر سلبا على أسعار فائدة و حجم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتأهله الصغر. وبناء على ذلك وفي ضوء نتائج التحليل السابقة يتم قبول الفرض الاول.

H2 : يوجد تأثير معنوي لأبعد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة. وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H2a : يوجد تأثير معنوي لمخاطر العميل على قرار منح الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2b: يوجد تأثير معنوي مخاطر الشاطط الاقتصادي على قرار منح الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2c: يوجد تأثير معنوي مخاطر البنك على قرار منح الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2d: يوجد تأثير معنوي مخاطر الظروف العامة على قرار منح الائتمان في ظل وجود نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

H2e: يوجد تأثير معنوي لمراجعة مخاطر تقلب العملات على قرار منح الائتمان في ظل استخدام نمط الشخصية (اليقظة) كمتغير معدل للعلاقة.

ويوضح جدول رقم (٧) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار هذا الفرض، حيث تشير النتائج انه يوجد تأثير معنوي إيجابي لكلا من مخاطر العميل و مخاطر البنك في ظل الشخصية الباقطة للمسؤول وفمه لظروف البنك والعميل مما يعطي فرص أعلى لمنح القرض بمعاملى مسار ومستويين للمعنوية (٠٠١ ، ٠٣٤) : ٠١١ ، ٠٠٩ على الترتيب). في حين يرفض الموظف ذو الشخصية الأقل فهمها لمخاطر الظروف العام فمع زيتها يميل الى عدم منح القرض (٠٠١ ، ٠٥٠). كما انه لا يوجد تأثير لكلا من مخاطر النشاط الاقتصادي و مخاطر تقلب العملات في ظل الشخصية الباقطة علي قرار منح الائتمان بمعاملى مسار ومستويين للمعنوية (٠٤٠ ، ٠٤٤ : ٠٣٢ ، ٠٤٠) على الترتيب . لذلك يقبل الفرض الثاني بشكل جزئي.

جدول رقم (٧)

نتيجة اختبار التأثير المعدل لنمط الشخصية (الباقطة)

		المتغير التابع	المتغير المستقل والمعدل
قبول الفرض	٠.٠٠١	٠.٣٤	مخاطر العميل X الباقطة
رفض الفرض	٠.٤٤	-٠.٠٤	مخاطر النشاط الاقتصادي X الباقطة
قبول الفرض	٠.٠٩	٠.١١	مخاطر البنك X الباقطة
قبول الفرض	٠.٠٠١	-٠.٥٠	مخاطر الظروف العامة X الباقطة
رفض الفرض	٠.٣٢	٠.٠٤	مخاطر تقلب العملات X الباقطة

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

خامساً: المناقشة و توصيات البحث:

١- مناقشة نتائج البحث:

أ- الفرض الأول فـ ١: يوجد تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان.

توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط والمخاطر الخاصة بالبنك نفسه ، مخاطر الظروف العامة ومخاطر تقلب العملات الأجنبية) على قرار منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتأهية الصغر.

ويرى الباحثون أن وجود هذا التأثير المعنوي لأبعاد مخاطر الائتمان على قرار منح الائتمان يرجع إلى أن عدم التحوط الكافي وعدم التقييم السليم لهذه المخاطر المحينة بعملية منح الائتمان، والتي تكون قبل اتخاذ مسئول الائتمان قرار منح الائتمان يؤدي إلى اتخاذ قرار ائتمان غير سليم ، قد يؤدي إلى تعذر هذه الأموال ، وعدم إمكانية استرجاعها مرة أخرى للبنك المقرض وارتفاع نسب هذه الديون قد يحد من عملية الائتمان ، وقد يؤدي زيادتها عن الحد المصرح به إلى توقف إصدار القروض لفترة معينة لحين عودة نسب المخاطر لوضعها الطبيعي مرة أخرى، إن هذا الأمر يسلِّم التقييم السليم لمخاطر العميل والتي تمثل في سمعة العميل والملاعة المالية له واستعلام البنك عن سمعته الائتمانية في شركة (I-Score)، والتعرف على ملف تقييمه الائتماني السابق ، وأيضاً مراعاة مخاطر القطاع الاقتصادي ، حيث يقع الكثير من مسئولي الائتمان في خطأ تغليب جانب الربحية للنشاط ، وعدم النظر والتقييم الجيد للمخاطر المحينة لهذا القطاع ، وعدم التأكد من وصول هذا الائتمان للغرض الصادر من أجله وهو تمويل النشاط بغرض نموه وليس لغرض الاستهلاك الشخصي .

ويجب التحوط من قبل البنك نفسه بتخصيص إدارة تقوم بتقييم مخاطر الائتمان ، وتقوم هذه الإدارة بوضع السياسات الائتمانية ووضع ضوابط للعميل لتجنب المخاطر ، وتعيين وتدريب كوادر تكون قادرة على تقييم هذه المخاطر قبل اتخاذ القرار .

ويجب التحوط أيضاً من الظروف العامة المحينة بعملية الائتمان ، وأيضاً مراقبة تقلبات سعر العملات الأجنبية ، والتي تؤثر في أسعار الفائدة والتي قد تؤدي إلى زيادة حجم الديون المتعثرة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .

بــ الفرض الثاني فــ ٢: يوجد تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر العميل ومخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط ومخاطر البنك ومخاطر الظروف العامة ومخاطر تقلب العملات الأجنبية) على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسؤول ائتمان يتميز بيقظة الضمير.

توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر العميل ومخاطر البنك ومخاطر الظروف العامة) على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسؤول ائتمان يتميز شخصيته بيقظة الضمير ، وعدم وجود تأثير معنوي لأبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر القطاع الاقتصادي

للنشاط ومخاطر تقلب العملات الأجنبية) على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان تتغير شخصيته ببقطة الضمير . وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

H2a: وجود تأثير معنوي لمخاطر العميل على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان يتميز ببقطة الضمير.

تم قبول هذا الفرض ، أي كلما زادت بقطة مسئول الائتمان ووعيه لمخاطر العميل ولقدراته المالية ودراسة ملفه الائتماني وإدراكه للملابسات المحيطة بالعميل ، كلما زادت قدرة مسئول الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم ،

H2b: وجود تأثير معنوي لمخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان يتميز ببقطة الضمير.

تم رفض هذا الفرض ، وأظهرت الدراسة الحالية عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر القطاع الاقتصادي للنشاط على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان يتميز ببقطة الضمير .

H2c: وجود تأثير معنوي لمخاطر البنك على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان يتميز ببقطة الضمير.

تم قبول هذا الفرض ، أي كلما زادت بقطة مسئول الائتمان ووعيه للمخاطر التي يتعرض لها البنك كلما زادت قدرته على اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة .

H2d: وجود تأثير معنوي لمخاطر الظروف العامة على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسئول الائتمان يتميز ببقطة الضمير.

تم قبول هذا الفرض ، أي كلما زادت بقطة مسئول الائتمان ووعيه لمخاطر الظروف العامة كلما فلت فرص منح الائتمان وذلك لتميز الشخصية البقطة بالضمير والثقة والاجتهاد والاضباط الذاتي والمثابرة والمشاركة النشطة في صنع القرار والكفاءة في اتخاذ القرارات.

H2e: وجود تأثير معنوي لمخاطر تقلب العملات الأجنبية على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسؤول الائتمان يتميز ببقظة الضمير.

تم رفض هذا الفرض ، أي عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر تقلب العملات الأجنبية على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسؤول الائتمان يتميز ببقظة الضمير.

ويرى الباحثون أن التأثير المعنوي للأبعاد مخاطر الائتمان وهي (مخاطر العميل ومخاطر البنك ومخاطر الظروف العامة) على قرار منح الائتمان في ظل وجود مسؤول الائتمان يتميز شخصيته ببقظة الضمير والوعي يرجع إلى أن الشخصية البقظة تتميز بالضمير والمثابرة والانضباط الذاتي وسرعة إنجاز الأعمال والترتيب وعدم ضياع الوقت والحرص على تحقيق رقم الأعمال وتقليل المخاطر وفق جداول زمنية محددة.

٢- توصيات الدراسة :Conclusion

في ضوء النتائج التي تم الوصول إليها ، يمكن طرح جملة من التوصيات التي ينبغي الأخذ بها، ومن أهم هذه التوصيات مايلي:

١- نوصي البنوك التجارية ونخص بالذكر إدارة الموارد البشرية باستخدام اختبار الشخصية الخمسة الذي طورته مجموعة عناصر الشخصية الدولية IPIP ، وهذا الاختبار متاح في المجال العام ويمكن استخدامه دون طلب إذن محدد من خلال الموقع (<http://ipip.ori.org>) عند تعين مسؤولين الائتمان .

٢- تدريب مسؤولي الائتمان على كيفية تقييم مخاطر الائتمان المحطة بعملية الائتمان بصفة دورية .

٣- على إدارة البنك إعطاء الكثير من الاهتمام لمخاطر الائتمان وكيفية تقييمها وتخفيض إدارة خاصة بها .

٤- نوصي بالتأكد من تطبيق مسؤولين الائتمان والبنك عموماً معايير الائتمان ، وأن يتم منح القروض استناداً على القدرة المالية والسمعة الشخصية والاستعلام المبداني والاستعلام في شركة I-Score للمقترضين قبل اتخاذ قرار منح الائتمان .

٥- يجب النظر من قبل البنك المركزي بإنشاء إدارات للتقييم الائتماني وتطوير مهاراتها ، بحيث تكون مهمتها دراسة الملاعة المالية والائتمانية لطلاب الائتمان .

٦- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في الدرجة الأولى لحالة العميل عدم التركيز على الضمانات عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

من الضروري أن تأخذ البنوك مبدأ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند القيام بعملية الإقراض ، وعدم الرغبة الزائدة في التوسيع في الإقراض في بيات شديدة المخاطر والمحافظة على ودائع المودعين.

وفي الأخير نأمل أن تكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث . وفي دراستنا بالشكل المناسب الذي يخدم الغرض المعد لأجله.

